

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كباكتولان (الفلبين)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official
Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza
وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيدة أشتون (الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية): أعربت، وهي تتكلم أيضا باسم البلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب؛ والبلدين المرشحين المحتملين ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، عن اقتناع الاتحاد الأوروبي بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، القائمة على أساس الأركان الثلاثة وهي عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تمثل إطارا فريدا ليس له بديل لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ومن واجب الجميع صون وتعزيز سلطتها وسلامتها ومواصلة تأييد عالميتها. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) المتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين والمعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، يتبعه، كما هو مأمول فيه، اتفاق آخر بشأن مسائل استراتيجية أخرى متعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. ولدى الاتحاد الأوروبي اقتناع بأن الخطوات الوسيطة صوب عالم أكثر سلامة دون أسلحة نووية يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في أمن الجميع، وأكد مجددا على التزامه بتحديد الأسلحة ونزع السلاح النوويين على أساس المعاهدات، بما في ذلك تجديد للجهود المتعددة الأطراف وإنعاش الصكوك المتعددة الأطراف، وعلى نحو خاص مؤتمر نزع السلاح.

٢ - وقالت إن تعزيز نظام عدم الانتشار موضوع يحظى بالأولوية الأولى، وإن القلق البالغ ينتاب الاتحاد الأوروبي من تحديات الانتشار الرئيسية التي تشكلها جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، اللتان تواصلان انتهاك التزامهما الدولية، متحديتين تحديا واضحا لمجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الرغم من العروض المتكررة من قبل المجتمع الدولي بمناقشة المسائل والعمل صوب حل دبلوماسي. ومما لا يُنكر أن لكل بلد الحق في تعريف استراتيجية الطاقة الخاصة به والحق الثابت في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقا ل ضمانات الوكالة الدولية. وسواصل الاتحاد الأوروبي، بوصفه مقدما رئيسيا للمساعدة الدولية، التعاون بنشاط مع بلدان أخرى، وتقديم دعمه الكامل للوكالة الدولية ولبرنامجها للتعاون التقني بغية تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتعزيز السلامة والأمن النوويين وتقوية الضمانات الفعالة لمنع الانتشار النووي.

٣ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي قديم إلى مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ بتصميم راسخ على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي الدولي وعلى المساعدة في بناء توافق الآراء من أجل تحقيق نتائج ناجحة تقوم على أساس نهج متوازن تجاه الأركان الثلاثة في استعراض عمل المعاهدة وعلى أساس اعتماد مجموعة من التدابير المتوازنة والفعالة والتوافقية الرامية إلى تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الانتشار، وتوخي نزع السلاح وكفالة التطوير المتسم بالمسؤولية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٤ - وواصلت القول إن الاتحاد الأوروبي يواصل تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، ١٩٩٥، وأيضا الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. ونظرا إلى أهمية عالمية المعاهدة، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول غير الأطراف بعدد إلى الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وإلى التقييد، في

ومؤتمر قمة الأمن النووي الناجح المعقود في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠. إن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ذات أهمية كبيرة موضوعيا ورمزيا، من ناحية التخفيضات المتفق عليها ومن ناحية إظهار أن الأسلحة النووية هي على نحو متزايد أسلحة تعود إلى الماضي. لقد حث أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الانخراط في محادثات أيضا حول التخفيض والإزالة في نهاية المطاف لترسانتهما النووية دون الاستراتيجية.

٨ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي بحاجة إلى تعزيز جهوده لمنع دول جديدة من حيازة أسلحة نووية ولكفالة الاحترام الكامل من قبل الجميع للمعاهدة. ويتنبأ السويد القلق العميق من مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لسياسة الانسحاب التي تتبعها من المعاهدة ومن أنها أجرت تجربتين على جهازين نوويين انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. ويجب على ذلك البلد أن يُقنع بأن ينهي مواجهته للمجتمع الدولي.

٩ - وواصل القول إنه لم يسع أحد إلى حرمان جمهورية إيران الإسلامية من نفس حقوق أي عضو آخر في المعاهدة، بما في ذلك الحق في الطاقة النووية ودورة الوقود النووي، ولكن غيمة سوداء من الريبة تبقى معلقة فوق ذلك البلد حتى توضح جميع المسائل المثارة المقترنة بأنشطتها النووية. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جميع جوانب هذه الأحداث. ومن شأن التقييد بالبروتوكول الإضافي أن يقطع شوطا طويلا صوب إرساء الثقة بأنشطة إيران. والمواجهة ليست في صالح أحد، والتعاون هو الطريق المفضي إلى الأمام.

١٠ - واستطرد قائلا إن السويد تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ويجب على المجتمع الدولي أن يكون متحدا

هذه الأثناء، بأحكامها، والتعهد بالتزامها بعدم الانتشار ونزع السلاح.

٥ - واستطردت قائلة إن مجلس الاتحاد الأوروبي قد اتخذ مؤخرا قرارا يحدد مختلف المواضيع ذات الأولوية التي يتناولها مؤتمر الاستعراض، بما في ذلك إعادة تأكيد جميع الدول الأطراف على التزامها بالامتنثال لتعهداتها ولتحقيق أهداف المعاهدة، وتعزيز تنفيذ المعاهدة عن طريق اعتماد مجموعة من التدابير التوافقية الفعالة للنهوض بأركان معاهدة عدم الانتشار ولتنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط؛ وإعادة للتأكيد على الالتزام بإحراز التقدم الملموس في تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة؛ وتعزيز فعالية وشمول نظام عدم الانتشار يجعل إبرام اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي معيار التحقق؛ وتعزيز المعاهدة عن طريق تفاهم مشترك من قبل الدول الأطراف حول كيفية الاستجابة بفعالية لانسحاب من المعاهدة والحالات عدم الامتنال؛ وتوسيع نطاق الدعم لمفهوم التطوير المتسم بالمسؤولية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ظل أفضل ظروف السلامة وعدم الانتشار، بما في ذلك اتخاذ نهج متعدد الأطراف تجاه دورة الوقود النووي.

٦ - السيد بيلت (السويد): قال إن مؤتمر الاستعراض ينبغي أن يسعى إلى تعزيز التزام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات ملموسة يمكنها أن تمنح المصدقية والقوة لمعاهدة عدم الانتشار. وتعمل السويد من أجل نجاح المؤتمر باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي وفي ائتلاف البرنامج الجديد.

٧ - وواصل القول إنه حُقق أوجه تقدم هامة صوب الهدف الذي يوحد جميع الدول، وخصوصا اجتماع القمة لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي،

والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ كان خطوة إيجابية جدا تُجمل جدول أعمال طموحا ومعقدا.

١٤ - ومضى قائلا إن جميع الدول تتشاطر الاعتقاد بأن الأمن ونزع السلاح يكمل ويعزز الواحد منهما الآخر. والتهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين مرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بها من قبل جهات فاعلة من غير الدول، والجماعات الإرهابية والدول خارج إطار القانون الدولي وانتهاكا له. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن في نيسان/أبريل، اعترفت الدول المشاركة بأن الإرهاب النووي هو أحد أخطر التهديدات للأمن الدولي وهو يتطلب الحفاظ على أعلى معايير الأمن النووي بوصفها تدبيرا وقائيا.

١٥ - وواصل القول إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ يُفتتح بروح من التفاؤل بأن يستطيع المجتمع الدولي أن يشكل توافقا جديدا في الآراء لتعزيز النظام الدولي وهو نظام نزع السلاح وعدم الانتشار الذي يتجسد في المعاهدة. وهو على اقتناع بأن المحرك السياسي المحدد سينجم عنه اعتماد وثيقة سياسية متوازنة تنعكس فيها أوجه التقدم للأركان الثلاثة للمعاهدة والالتزامات القوية بها، ما سيؤدي إلى عالم أكثر أمنا خال من الأسلحة النووية يُضمن فيه الحق الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٦ - وقال إن نزع السلاح النووي، كما تنوخه المادة السادسة من المعاهدة، أصبح في الوقت الحاضر طموحا واقعا وذلك في المقام الأول بفضل الإرادة السياسية التي أبدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. بدأ مؤتمر الاستعراض في لحظة مواتية من أوجه التقدم الإيجابي بين الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين تحوزان ٩٥ في المائة من الترسانات النووية في العالم. إن الاتفاق الجديد بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة

في تصميمه على تفادي أي خطوة يمكن أن تعرض ذلك الهدف للخطر، ويجب أن يكون على استعداد لمناقشة الخطوات المؤدية إلى تحقيقه.

١١ - وأكد على أهمية إتاحة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لكل دولة ترغب فيه. وعلى الرغم من اعتماد السويد على الطاقة النووية، لم تشهد أبدا الحاجة إلى الاستثمار في الدورة الكاملة للوقود النووي، على الرغم من أن ذلك يقع تماما في نطاق إمكانياتها التكنولوجية. وتؤيد السويد تأييدا قويا عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن النهج المتعددة الأطراف تجاه دورة الوقود. إن رؤية وجود عالم تتوفر فيه لدى كل دولة سبل الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية، إذا رغبت في ذلك، في متناول اليد تماما.

١٢ - السيد موراتينوس (إسبانيا): قال إن مؤتمر الاستعراض الحالي فرصة يجب عدم تفويتها لتجديد وتعزيز المعاهدة. إن المجتمع الدولي بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق على خطة عمل طموحة تعزز نزع السلاح، وتمنع انتشار الأسلحة النووية، وتعزز أمن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٣ - وواصل القول إن حكومة إسبانيا ملتزمة التزاما راسخا بالإسهام في رؤيا عالم خال من الأسلحة النووية، وبالمعمل صوب تعريف لتوافق الآراء يقوم على أساس خطوات ملموسة لا رجعة فيها صوب تحقيق الهدف الذي يسعى إليه الكثير من الشعوب والدول. والزخم الراهن في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يجب إبقاؤه دعما لمقترحات تشجع تعددية الأطراف وتسعى إلى التوصل إلى توافق جديد في الآراء واتفاقيات دولية. والاتخاذ بالإجماع لقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) من قبل رؤساء الدول

يكون في ٢٠١١، ما من شأنه أن يشكل خطوة صوب تحقيق الهدف الوارد في قرار ١٩٩٥ وأن يكون له أثر إيجابي في تطوير عملية السلام.

١٩ - ومضى قائلاً إن النظام الدولي لمكافحة الانتشار النووي يجب تعزيزه بمزيد من الدعم النشط لسلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تعزيز قدرات التحقق والرصد التي تمتلكها. ودعمت إسبانيا، مع الاتحاد الأوروبي كافة، التنفيذ العالمي للبروتوكول الإضافي بالاتفاق باتفاقات الضمانات بوصفها معيار التحقق الجديد، ما من شأنه أن يعزز الشفافية وتدابير بناء الثقة من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٢٠ - وقال إنه نشأت بضع حالات من الانتشار النووي شكلت إخفاقات خطيرة في الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، أي جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. يجب الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية استعادة ثقة المجتمع الدولي وتعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين. ولذلك، تحت إسبانيا هاتين الدولتين على الامتثال فوراً للقانون الدولي.

٢١ - وواصل القول إن إسبانيا أكدت حق كل بلد في وضع البرامج النووية المدنية وفقاً للمعاهدة، ولذلك تسعى إلى تعزيز آليات ترمي إلى كفالة الاستخدام المتسم بالمسؤولية للطاقة النووية في أفضل ظروف الأمن والسلامة وعدم الانتشار. والنهج المتعددة الأطراف تجاه دورة الوقود النووي، مثل بنك الوقود النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي ألا تُفهم أنها قيود جديدة على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولكن مبادرات فعالة التكلفة مناسبة للتكنولوجيا والاهتمامات الحالية.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن الثقة وحسن النية يؤديان، في جميع المفاوضات الدبلوماسية، دوراً مقررًا. وإسبانيا على ثقة بأن

الأمريكية خطوة إيجابية جداً ينبغي لها أن تفتح الطريق أمام جولات جديدة من تخفيض الأسلحة النووية، الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، على النطاق العالمي. إن "استعراض الوضع النووي" الجديد الذي أصدرته حكومة الولايات المتحدة خطوة ذات مغزى صوب إيجاد مناخ جديد. وترحب إسبانيا بانخفاض دور الأسلحة النووية في الاستراتيجية الأمنية وبالالتزام بعدم استحداث أسلحة نووية جديدة، وأيضاً بالالتزام من قبل الولايات المتحدة بالتصديق المبكر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٩ على الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية قابل للتحقق منه.

١٧ - وواصل القول إن إسبانيا تؤيد الجهود المبذولة لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار. يجب على المجتمع الدولي برمته، ولا سيما البلدان الثلاثة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أن يتقيد بأحكامها. ومن الضروري أيضاً وضع تدابير مناسبة في حال إخطار بالانسحاب من المعاهدة، كما هو الأمر في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقاً للمادة العاشرة، بهدف الحفاظ على سلطة وسلامة المعاهدة، واحترام الامتثال لاتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨ - وقال إنه يجب التوصل إلى آليات للتقدم صوب تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥ بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، ما من شأنه أن يمثل تقدماً جديداً في عملية السلام في الشرق الأوسط وأن يعزز الثقة المتبادلة فيما بين بلدان المنطقة والأمن الإقليمي والعالمي. وأيدت إسبانيا تعيين منسق خاص للشرق الأوسط والدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، من الممكن أن

٢٥ - ومضت قائلة إن بلدها يرى أن ربط الحقوق بالمسؤوليات ليس مجرد شعار ولكنه المبدأ الموجّه لجهوده. وتعترف الولايات المتحدة بحقوق جميع البلدان امتثالاً للمعاهدة في تحقيق فوائد الطاقة النووية وبالمسؤولية الخاصة بها عن تخصيص الموارد التي تساعد في نشر تلك الفوائد على أوسع نطاق ممكن. ويعترف أيضاً بمسؤوليته بوصفه دولة حائزة للأسلحة النووية عن التحرك صوب نزع السلاح. إنه يؤيد الالتزامات التي ترتبها عليه الصفقة الأساسية للمعاهدة وطلّبت إلى جميع الدول الموقعة فعل نفس الشيء بتعزيز قواعد عدم الانتشار العالمي وباعتبار الذين ينتهكونها مساءلين. إن رسالة المؤتمر هي إيجاد عالم أكثر سلامة يمكن فيه لأجيال المستقبل أن تحقق إمكاناتها المعطى من الله بدون تهديد الانتشار النووي.

٢٦ - وواصلت القول إنه حينما بدأ نفاذ معاهدة عدم الانتشار في ١٩٧٠ كان العالم على مفترق طرق، كان فيه كثيرون يؤكدون على أن الانتشار النووي حتمي. ولكن المعاهدة قد ساعدت في تبديد التنبؤات الأكثر سواداً في ذلك العهد ولم يستخدم أي سلاح نووي في تلك العقود الأربعة. ووقف العالم مرة أخرى على مفترق طرق، مواجه احتمال نشوء موجة جديدة من الانتشار. ومرة أخرى، كانت هناك ادعاءات بأن انتشار الأسلحة النووية لا يمكن تفاديه وبأن العالم يجب أن يتعلم العيش مع الخوف وعدم الاستقرار النابعين من حدوث زيادة في عدد الدول والشبكات المسلحة بالأسلحة النووية.

٢٧ - وقالت إن الأغلبية الساحقة من الدول تفي بالتزاماتها بعدم الانتشار، ولكن قلة قد أظهرت تصميمها على انتهاك القواعد وتحدي المجتمع الدولي. وخلال العقد المنصرم قالت دولة واحدة إنها تنسحب من معاهدة عدم الانتشار بعد أن ضُبطت وهي تغش وبعد ذلك أعلنت عن إجراء تجربتين نوويتين. وادعت دولة أخرى على نحو ساخر بأنها تتقيد

جميع الدول الأطراف في المعاهدة تسعى بحسن النية إلى التوصل إلى اتفاق عالمي يشمل الامتيازات والحلول التوفيقية لجميع الأطراف ويسمح للمجتمع الدولي بأن يحدد بعض الأهداف المتوازنة ذات التوجه المستقبلي للحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار. وإسبانيا، التي تتولى منصب الرئاسة التناوبية للاتحاد الأوروبي، لن تدخر جهداً من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي كذلك.

٢٣ - السيدة كلينتون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن تخفيض التهديد الذي تمثله الأسلحة والمواد النووية مهمة مركزية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة وإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكمن في صميم تلك المهمة. وفي رسالة موجهة إلى مؤتمر الاستعراض الحالي أشار الرئيس أوباما، رئيس الولايات المتحدة، إلى أن نظام المعاهدة يتعرض لضغط متزايد، ما شكّل سبباً في أن جعل قبل سنة في براغ من الأمور ذات الأولوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة تعزيز كل من الأركان الأساسية للمعاهدة بغرض إيقاف انتشار الأسلحة النووية وتوخي السلم والأمن في العالم بدونها. وإذ لاحظ الرئيس أن أنظار العالم موجهة إلى مؤتمر الاستعراض حثّ جميع البلدان على الاجتماع في شراكة للسعي إلى إيجاد عالم بدون أسلحة نووية.

٢٤ - وواصلت القول إنه لا يمكن إنكار أن منظورات وتجارب تاريخية مختلفة كثيرة ممثلة في المؤتمر وثمة من شكك في ما إذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك بلدها، على استعداد للمساعدة في قيادة جهد كذلك. وأكدت على التزام بلدها بعالم بدون أسلحة نووية وباتخاذ خطوات ملموسة صوب ذلك الهدف. وسيقدم وفد بلدها لنظر المؤتمر مقترحات مخلصّة وجادة للنهوض بالأهداف الأساسية للمعاهدة ولتعزيز نظام عدم الانتشار العالمي.

في المؤتمر والذي وجدته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير ممثل لالتزامات ضماناته النووية. لقد تحدث مجلس الأمن والوكالة الدولية، وعرضت للخطر مستقبل نظام عدم الانتشار. وكان ذلك السبب في أنها تواجه عزلة متزايدة وضغطاً متزايداً من المجتمع الدولي. ولم تنجح إيران في جهودها لتحويل الانتباه والتقسيم. إن للولايات المتحدة وللأغلبية الكبيرة من الدول الأطراف جدول أعمال أوسع كثيراً: تعزيز نظام عالمي لعدم الانتشار يعزز أمن جميع الدول، والنهوض بكل من حقوقها ومسؤولياتها. لقد حان الوقت للتركيز على تعزيز الحلول العملية، وعدم توخي أهداف غير واقعية؛ وبناء توافق الآراء وعدم اعتراضه. لقد دعت إيران إلى الانضمام إلى جميع الدول الأخرى الأطراف في الإيفاء بالتزاماتها الدولية والعمل على تحقيق هدف إيجاد عالم أكثر سلامة.

٣١ - ومضت قائلة إن المصالح الآن كبيرة كما كانت حينما بدأ أول مرة نفاذ المعاهدة. يجب على الدول الأطراف أن تتسامى فوق الانقسامات القديمة وأن تحدد مساراً لأربعين سنة إضافية من التقدم لكبح مد الانتشار، ومنع استخدام الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية في غرض السلم والازدهار.

٣٢ - واستطردت قائلة إن الدول الأطراف يجب عليها أن تلتزم مجدداً بتعزيز الأركان الثلاثة لنظام نزع السلاح - نزع السلاح النووي، وتوفير سبل الحصول على الطاقة النووية المدنية، وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، كانت الريادة للولايات المتحدة بالأفعال وليس بالكلمات فقط، بدءاً من جهودها لتخفيض دور وعدد الأسلحة النووية في الترسانة الخاصة بها. لقد اعترف الرئيس أوباما، عند توليه مهام منصبه، بأن الخطر الممكن الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة يأتي من جماعة إرهابية مثل القاعدة تحصل على جهاز نووي بدائي، وليس من حرب نووية عالمية. إن تهديدات

بالمعاهدة بينما تنتهك الضمانات، وتوسع نطاق برنامج التخصيب، ولا تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتجاهل أوامر مجلس الأمن.

٢٨ - وواصلت القول إن معظم الدول، في وجه هذه التحديات، كانت لديها فرصة اختيار مسار مختلف. وفي هذا الصدد فإن الرسالة التي أوصّلها رئيس الولايات المتحدة في براغ في ٢٠٠٩ كان لها إلحاح جديد. يجب أن تكون القواعد ملزمة، وتجب معاقبة الانتهاكات، ويجب أن تعني الكلمات شيئاً ما، ويجب أن يقف العالم معاً لمنع انتشار الأسلحة النووية. لقد حان الوقت لاستجابة دولية قوية في مؤتمر الاستعراض الحالي.

٢٩ - واستطردت قائلة إن مؤتمر الاستعراض الذي يُعقد كل خمس سنوات خلال العقود الأربعة الماضية قد انشخ أحياناً كثيرة جداً على طول خطوط مألوفة: الدول الحائزة للأسلحة النووية مقابل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أو المجموعة الغربية مقابل حركة عدم الانحياز. وبدلاً من العمل معاً للتصدي لتحد مشترك، تراجعت الدول الأطراف إلى مواقف يمكن التنبؤ بها لحماية مصالحها المفترضة. ومؤتمر الاستعراض الحالي يجب أن يكون مختلفاً.

٣٠ - وقالت إن من الواضح أن بعض البلدان اختارت ألا تكون بناءً. في الجلسة السابقة قدّم رئيس إيران نفس الاتهامات الممجوجة والزائفة والطائشة أحياناً ضد الولايات المتحدة وغيرها. فعلت إيران ما أمكنها أن تفعله لصرف الانتباه عن السجل الخاص بها إلى محاولة للتهرب من المساءلة. ولكن، في نهاية المطاف، يُصدر الحكم على البلدان ليس بمدى التأكيد على مطالباتها بحقوقها ولكن بمدى إخلاصها في التمسك بمسؤولياتها. وكما سبق للأمين العام أن قال فإن العبء على إيران في هذا الصدد. حتى الآن لم تف إيران بعبئها. إيران هي البلد الوحيد الذي كان ممثلاً

٣٤ - وقالت إن الولايات المتحدة تؤيد الجهود لتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا للقرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥. قد يمثل الشرق الأوسط تماما التهديد الحالي الأكبر، وهو تهديد انتشار الأسلحة. والتقييد بمعاهدة عدم الانتشار ليس عاما في المنطقة، وبلدان قليلة كانت أطرافا انتهكت تعهدها بمقتضى المعاهدات. وعلى الرغم من تلك الصعوبات فإن الولايات المتحدة تؤكد مجددا على التزامها بهدف شرق الأوسط خال من أسلحة الدمار الشامل تلك، وهي على استعداد لدعم تدابير عملية صوب ذلك الهدف.

٣٥ - ومضت قائلة إنه، كما أوضح رئيس الولايات المتحدة، سيحتفظ البلد برادع نووي ما دامت الأسلحة النووية قائمة بغية حماية نفسه وحلفائه. بيد أنه سيواصل السعي إلى تحقيق مزيد من التخفيضات وتوخي مزيد من الشفافية فيما يتعلق بترسانته النووية. وتتعهد الولايات المتحدة بأن تعلن فوراً عن عدد الأسلحة النووية في مخزونها وعدد الأسلحة التي فككتها منذ ١٩٩١.

٣٦ - وقالت إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا لا لبس فيه حقوق الدول الممتثلة للمعاهدة في الحصول على التكنولوجيا والطاقة النوويتين للأغراض السلمية. وكانت الدولة التي قدمت أكبر تبرع لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ قدمت حوالي ٢٠٠ مليون دولار خلال العقد الماضي، وستقدم تعهدا إضافيا بالتبرع بمبلغ ٥٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة لمبادرة الوكالة الدولية للاستخدام في الأغراض السلمية. وتأمل في أن تقدم دول أخرى مساهمات مناظرة. والموارد الإضافية التي يتم الحصول عليها على هذا النحو يمكن أن تستخدم في أغراض بناءة، بما في ذلك إنشاء بنية تحتية للاستخدام السالم والآمن للطاقة النووية. وهي ترحب بالتأكيد الذي يضعه

القرن الحادي والعشرين لا يمكن التصدي لها بمخزون نووي ضخم. ولذلك، تخطو الولايات المتحدة خطوات شفافة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق منها لتخفيض عدد الأسلحة النووية في ترسانتها. إن المعاهدة التي أبرمت قبل شهر بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ستحد من عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية الموزعة من قبل البلدين إلى مستويات لم تُر منذ الخمسينيات من القرن العشرين. والمعاهدة الجديدة تتفق مع دعوة الأمين العام إلى توخي نزع السلاح النووي عن طريق صكوك منفصلة ويعزز الواحد منها الآخر.

٣٣ - ومضت قائلة إن "استعراض الوضع النووي" الذي أجرته مؤخرا الولايات المتحدة استبعد استحداث أسلحة نووية جديدة ومهام وقدرات جديدة لأسلحة قائمة. وقد أكد أيضا أن الولايات المتحدة لن تستخدم أسلحة نووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أطراف في معاهدة عدم الانتشار تمثل لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. وقد التزم بلدها بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو على استعداد للشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منه. وسعت حكومتها إلى موافقة مجلس الشيوخ على التصديق على البروتوكولات لمشاركة الولايات المتحدة في منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ، تعطي الأطراف في الاتفاقات ذات الصلة ضمانات ملزمة قانونا بأن الولايات المتحدة لن تستخدم أو تهدد بأن تستخدم أسلحة نووية ضدها وبأنها ستحترم احتراماً كاملاً مركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والولايات المتحدة على استعداد أيضا لاستشارة الأطراف في المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا سعياً إلى التوصل إلى اتفاق يسمح لها بالتوقيع على تلك البروتوكولات أيضاً.

٣٩ - واستطردت قائلة إن الولايات المتحدة لا تقترح تعديل المعاهدة للحد من حق الدول في الانسحاب. بيد أن من غير المقبول أن تقول دولة مرتكبة لانتهاكات للمعاهدة إنها تنسحب من معاهدة عدم الانتشار محاولة منها للتهرب من العقوبات وتتوخى أيضا حيازة الأسلحة النووية. إن الأطراف في المعاهدة قد استثمرت عقودا في بناء نظام عالمي لعدم الانتشار، وسيفقد ذلك العمل مغزاه إذا واصل المجتمع الدولي السماح للدول بأن تنتهك القواعد بإفلات من العقاب.

٤٠ - وقالت إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ يجب أن يوفر أساسا للإجراءات في المستقبل، بما في ذلك تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإبرام معاهدة عن طريق المفاوضات لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح واتخاذ إجراء أقوى من قبل مجلس الأمن ضد الانتهاكات المتعلقة بالانتشار.

٤١ - ومضت تقول إن السنوات الأربعين المنصرمة أثبتت أن الانتشار النووي ليس حتميا. وتعتقد الولايات المتحدة بأن من الممكن إيقافه، ولكن فعل ذلك يتطلب أن تعترف جميع الدول الأطراف بالأخطار المشتركة وبأن تتوصل إلى أرضية مشتركة، وأن تفكر على نحو خلاق، وأن تخطو خطوات عملية معا في المؤتمر الحالي.

٤٢ - وقالت إن المتشككين قالوا إنه حينما اجتمعت البلدان في الأمم المتحدة لم يحدث شيء، ولكن استُنفد استخدام كلمات كثيرة. على مؤتمر الاستعراض الحالي أن يثبت أن أولئك المتشككين مخطئون. في وقت طوله ٤٠ سنة سيحتفل العالم بالذكرى السنوية الثمانين للمعاهدة. إن الرجال والنساء الذين سيجمعون في تلك المناسبة لن يذكروا الكلمات التي تُنطق بها في المؤتمر الحالي ما لم تقابل الأعمال تلك الكلمات. وما إذا كان العالم سيكون أكثر أو أقل أمنا يتوقف على المسار الذي يُتخذ في مؤتمر الاستعراض الحالي،

المدير العام للوكالة الدولية على توسيع نطاق استخدام الطاقة النووية المدنية في الأغراض الإنسانية. وتعزز الولايات المتحدة أيضا ترتيبات التعاون التقني الثنائية مع أكثر من ٤٠ دولة، بخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

٣٧ - ومضت تقول إن معاهدة عدم الانتشار أصابها الضعف حينما أمكن لأي دولة أن تنتهك القواعد وأن تنشئ قدرات الأسلحة النووية غير المشروعة. وبالتالي، يجب على الدول الأطراف، وهي تتوخى إحراز التقدم فيما يتعلق بالأركان الثلاثة، أن تلتزم مجددا بتعزيز نظام عدم الانتشار. وحينما تطلب الوكالة الدولية المزيد من الموارد والسلطة لتنفيذ مهمة التحقق المكلفة بها يجب على الدول الأطراف أن تستجيب. وحينما تدعو الوكالة الدولية الدول إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول إضافي لكفالة إيفاء الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات يجب على الدول الأطراف أن تتصرف.

٣٨ - وقالت إن تحسين قدرة الوكالة الدولية على الكشف عن انتهاكات الضمانات ليس كافيا. يجب على الجهات التي يمكن أن تكون منتهكة أن تعرف أنها ستدفع ثمنا باهظا بسبب انتهاك القواعد. وسجل المجتمع الدولي في إنفاذ الامتثال في السنوات القليلة الماضية غير مقبول. يجب أن تُحدد عقوبات تلقائية على انتهاك اتفاقات الضمانات، بما في ذلك تعليق كل جوانب التعاون النووي الدولي حتى استعادة الامتثال. وينبغي استخدام جميع الأدوات المالية والقانونية الممكنة لتقويض ببيان شبكات الانتشار. وذلك يعني تشديد الضوابط على نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى والقيود على عمليات نقل التكنولوجيا الحساسة. وثمة حاجة أيضا إلى التوصل إلى طرق لثني الدول عن استخدام مادة الانسحاب من المعاهدة لتفادي المساءلة.

النووي ترمي إلى إضافة المصادقية إلى المعاهدة بوسائل منها التزام واضح بعدم الاستخدام الأول من قبل الدول المملوكة، وضمائن أمنية ملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ونبذ الأنشطة الرامية إلى تحسين أو تحديث أجهزة نووية جديدة.

٤٦ - وقال إنه أُتخذت مؤخرًا خطوات إيجابية قليلة، بما في ذلك التزام السنة السابقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية؛ وخطاب رئيس الولايات المتحدة في براغ الذي وفر التشجيع الجديد للذين يتوخون القضاء الكامل على الترسانات النووية؛ واتفاق تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديد بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، الذي شكّل خطوة محدودة في الاتجاه الصحيح. وترحب البرازيل أيضاً بأوجه التقدم المفاهيمي في استعراض الوضع النووي الجديد للولايات المتحدة، وعلى نحو رئيسي فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، والالتزام حكومة الولايات المتحدة بالسعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٤٧ - ومضى قائلاً إن قادة من أكثر من أربعين بلداً قد أكدوا، في نيسان/أبريل في واشنطن، على رغبتهم في تناول المسائل المتعلقة بالأمن النووي، وقد أكد بضعة قادة، منهم رئيس البرازيل، على أن الطريق الأكثر فعالية لتخفيض أخطار سوء استخدام المواد النووية من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول هو القضاء الكامل الذي لا رجعة فيه على جميع الترسانات النووية.

٤٨ - وقال إن التدابير الانفرادية والتدريبية لن تؤدي إلى القضاء على الأسلحة النووية. يتطلب نزع السلاح النووي اتخاذ خطوات شاملة وقابلة للتحقق منها، ووضع جدول زمني دقيق وواقعي. لقد مضت منذ وقت طويل أيام التدمير المؤكد على نحو متبادل، ولكن من التناقض الظاهري أن

ولا يوجد سبب أهم من ذلك للتوصل إلى طريق للعمل معا وللعمل على نحو حاسم.

٤٣ - السيد أموري (البرازيل): قال إن معاهدة عدم الانتشار غير منصفة جوهرياً بأنها قسمت العالم إلى "الذين يمتلكون" و "الذين لا يمتلكون" ولذلك فإنها تعبير عن الاختلالات في النظام الدولي الذي وُضع في عهد كانت فيه القوة العسكرية، وخصوصاً الأسلحة النووية، المصدر الرئيسي، إن لم تكن المصدر الوحيد، للمكانة والقوة السياسية. إن تصور أن تكون الأسلحة النووية وسيلة للبروز السياسي عززه التطابق السببي الطالع لتحديد هوية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي تعترف المعاهدة بها. والمادة السادسة من المعاهدة وفرت إمكانية تصحيح ذلك الاختلال المدمر، ولكنها لم تُنفذ أبداً على النحو الواجب.

٤٤ - وواصل القول إن البرازيل مقتنعة بأن الضمان الأمثل لعدم الانتشار هو القضاء الكامل على الأسلحة النووية، لأنه ما دامت بعض الدول مملوكة للأسلحة النووية ستُغري دول أخرى بحيازتها أو استحداثها. في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ أدت المفاوضات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بقيادة "اتلاف البرنامج الجديد" إلى حد كبير، الذي كانت البرازيل عضواً فيه، إلى برنامج للعمل واقعي ومتطلع إلى الأمام، أصبح يُعرف باسم "الخطوات الـ ١٣ لنزع السلاح". وقد وافق مؤتمر الاستعراض على اتخاذ تدابير من بينها التزام قطعي من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية، ولكن ذلك التعهد وتعهدات كثيرة أخرى بقيت بدون الإيفاء بها.

٤٥ - ومضى قائلاً إن "اتلاف البرنامج الجديد" قدّم بعد ذلك، سعياً إلى تنفيذ "الخطوات الـ ١٣ لنزع السلاح"، ورقة عمل تحمل أكثر من عشر توصيات بشأن نزع السلاح

وتعمق الحس بالظلم. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظر خمس سنوات أخرى لترجمة الهدف المشترك، هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، إلى إجراء سياسي ملموس.

٥٢ - السيد فيرهاغن (هولندا): قال إن مؤتمر الاستعراض ينبغي له أن يقتنص الفرص التي يتيحها إعلان الولايات المتحدة عن أنها ستتخذ خطوات ملموسة صوب تحقيق عالم دون أسلحة نووية والتوقيع، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، على معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٥٣ - وواصل القول إن الطريق المثلى لوضع تدابير موسعة لنزع السلاح وعدم الانتشار هي تعزيز نظام المعاهدات الدولية القائم على أساس معاهدة عدم الانتشار النووي؛ إن الأفكار التي قام على أساسها ذلك الصك حيوية وذات صلة دائما. ويرحب وفد بلده بإبرام معاهدة ٢٠١٠ بشأن التدابير لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بوصف ذلك دليلا على أن الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية الكيرين تتوليان مسؤوليتهما الأخلاقية عن قيادة عملية نزع السلاح المعقدة، على الرغم من أنه ينبغي ألا تنشأ أوهام: ذلك الهدف لا يمكن أن يحقق بين عشية وضحاها.

٥٤ - وقال إنه نظرا إلى أن عدم الانتشار ونزع السلاح يعزز الواحد منهما الآخر فإن على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تؤدي دورا. إن منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي شرعت في النظر في تخفيض مرحلي لدور وعدد الأسلحة النووية في أوروبا، ووفد بلده اقترح أن تكون الأسلحة النووية دون الاستراتيجية الأمريكية على تلك القارة موضوعا للمناقشة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٥٥ - ومضى قائلا إن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد نهاية الحرب الباردة بعشرين سنة تقريبا لم يكن مقبولا

عقلية ذلك العهد يبدو أنها تبقى وقتا طويلا، على الرغم من أن الأسلحة النووية لم يكن لها محل للاستخدام في تناوُل التهديدات النووية الحالية. لم يمكنها أن تكافح الجريمة عبر الحدود الوطنية، أو أن تمنع النزاعات العرقية والدينية، أو أن تدرأ الحرب الحاسوبية أو الإرهاب. إن عالما يظل فيه وجود الأسلحة النووية مقبولا عالم يفتقر جوهريا إلى الأمن.

٤٩ - وواصل القول إن الاهتمام المشروع بتعزيز عدم الانتشار يجب ألا يعيق أعمال الحق في الاضطلاع بالأنشطة النووية السلمية، وينبغي ألا يُحرم أي بلد من الحق في الاضطلاع بالأنشطة النووية السلمية ما دام ممتثلا لمعاهدة عدم الانتشار وموافقا على اشتراطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والشكوك في تنفيذ المعاهدة من قبل بلدان محددة يجب تناولها، إلى أقصى حد ممكن، بالحوار والمفاوضات.

٥٠ - واستطرد قائلا إن البرازيل، قبل الانضمام إلى المعاهدة بعشر سنوات، قد أوردت في دستورها حظرا للأنشطة النووية في الأغراض غير السلمية. وحتى قبل ذلك، انخرطت البرازيل والأرجنتين في عملية لا سابقة لها لبناء الثقة بتنفيذ نظام شامل للمراقبة والمحاسبة فيما يتعلق بالمواد النووية. والنموذج البرازيلي - الأرجنتيني للتعاون ينبغي أن يكون مصدر إلهام لبلدان ومناطق أخرى. والبرازيل تعتر أيضا بكونها طرفا في معاهدة ثلاثيولكو التي قد أنشأت المنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية في جزء مأهول من الكوكب.

٥١ - ومضى يقول إن أي التزامات تضاف إلى تلك المحددة في معاهدة عدم الانتشار يجب أن تُعتبر على ضوء التنفيذ الكلي للمعاهدة، بخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ولن يكون العالم مكانا مأمونا إلا حينما يكون لدى جميع البلدان الشعور بأنها تُعامل بإنصاف واحترام، وحينما يجري التغلب على الأسباب الجذرية للنزاع مثل الفقر والتمييز. تولد الأسلحة النووية عدم الاستقرار وانعدام الأمن،

أمن الإمداد يجب تناولها على نحو صحيح. لقد أيدت دوماً حكومة بلده المحادثات والجهود المتعلقة بالتّجهز المتعددة الأطراف تجاه دورة الوقود النووي، وستواصل السعي إلى إجراء الحوار مع جميع الأطراف المعنية. ولم تمس تلك المبادرات بحقوق الدولة. على العكس من ذلك، يمكنها أن تعزز ممارسة الحق الأصيل للدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأخيراً، أعرب عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي ينبغي تمكينها من مواصلة جهودها.

٥٨ - السيد سبينديليغير (النمسا): قال إنه حينما بدأ نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل أربعين سنة كان العالم في غمرة الحرب الباردة. أحياناً، بدا تهديد الحرب النووية وشيكاً. بيد أن أهداف المعاهدة واضحة: منع انتشار الأسلحة النووية، والاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتوخي نزع السلاح النووي.

٥٩ - وواصل القول إن ما يبعث على القلق العميق أن كثيراً من الأسلحة النووية لا تزال، بعد أربعين سنة، قائمة؛ وأن كوريا الشمالية قد استحدثت أسلحة نووية؛ وأن إيران ما تزال، على الرغم من الطلبات من قبل الوكالة الدولية والأمم المتحدة، غير قادرة على تبديد الشكوك فيما يتعلق بتموحيها النووية أو غير رغبة في ذلك.

٦٠ - ومضى قائلاً إن المعاهدة قد ولّدت، خلال السنوات الأربعين من وجودها، قرارات ومقررات، وآمالاً وتطلعات كبيرة، ومع ذلك، ما يزال المجتمع الدولي ينتظر إحراز التقدم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وإجراء المفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذه السنوات الأربعين حدثت حوادث خطيرة، وحادث فظيع في تشيرنوبيل، وأوجه قلق متنام من سوء استخدام

لدى بلده ولدى شعوب العالم. وهو ممتن لرئيس الولايات المتحدة على قيامه بتنظيم مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي عُقد في واشنطن العاصمة في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والذي أثبت وجود الحاجة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وينبغي أن تكون بروتوكولات إضافية جزءاً لا يتجزأ من نظام الضمانات الدولية، الذي ينبغي أن يُعزز استجابة للتطورات والرؤى المتبصرة الجديدة. إن بلدانا مثل إيران ينبغي أن تفي بمطالب الوكالة الدولية؛ إن الاتهامات التي لا أساس لها وغير المقبولة التي وجهها رئيس ذلك البلد في الجلسة السابقة لا تساعد في المناقشة الراهنة. وفي ذلك الصدد، يضم صوته إلى التعليقات التي أدلى بها ممثل لكسمبرغ.

٥٦ - واستطرد قائلاً إن المعاهدة تبلغ من الأهمية حداً لا يسمح بأن تحتكر مسألة إيران انتباه مؤتمر الاستعراض. والدول الكثيرة التي قررت استخدام الطاقة النووية تستحق أيضاً انتباه وتعاون المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن تتوفر لديه وسيلة التحقق من الاستخدام السلمي لتلك الطاقة من قبل دول غير حائزة للأسلحة النووية. إن المرافق النووية لبلده مجهزة بضمانات صارمة وقد فُتحت لاستعراض الأقران، ودعا جميع الدول الأخرى إلى اتخاذ خطوات مماثلة. إن التحقق والامتنال محوريان لبناء الثقة، وعدم الاتفاق على تدابير معالجة حالات عدم الامتنال بطريقة مصممة وشاملة من شأنه أن يقوض سلامة المعاهدة. ولن يتمكن المجتمع الدولي من الاستفادة من "الربيع النووي الحالي" إلا حين تعزيز نظام الضمانات النووية.

٥٧ - ومضى قائلاً إن الطاقة النووية خيار مشروع لتلبية الطلب على الطاقة مستقبلاً. وإمدادات الطاقة المأمونة والوصول المأمون إليها أساسية بالنسبة إلى الدول ذات برامج الطاقة النووية. وبغية كفاءة أن يفي تطوير الطاقة النووية بالمعايير العليا للسلامة والأمن وعدم الانتشار، فإن مسألة

٦٢ - وواصل القول إن النمسا تسهم بنشاط، كما فعلت في الماضي، في تحقيق نتائج ناجحة، على سبيل المثال باقتراحها إنشاء نظام منصف وشفاف للتحكم المتعدد الأطراف بدورة الوقود النووي. وما هو الأهم بالنسبة إلى النمسا هو أن يصبح هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية الهدف المركزي لمساعي المجتمع الدولي. لقد اعتُبرت تلك الأفكار أحلاماً مثالية قبل ٤٠ سنة، ولكن مجلس الأمن احتضن في السنة السابقة على وجه التحديد هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٦٣ - ومضى قائلاً إن التحرك من حلم إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلى "الصفر الشامل" الفعلي من شأنه أن يستغرق وقتاً وأن يتطلب جهوداً كثيرة. ثمة بضع أفكار واعدة بالخير، بما في ذلك خطة النقاط الخمس للأمين العام بان كي - مون، التي تؤيدها النمسا. والطريق الأكثر فعالية للتحرك صوب "الصفر الشامل" هو وضع صك قانوني عالمي ينشئ آلية للتحقق المتعدد الأطراف الصارم.

٦٤ - واستطرد قائلاً إن النمسا جادة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح وكانت في صدارة المبادرات التي نجم عنها إبرام اتفاقيات تحظر الألغام والقنابل العنقودية. إن الحكومة والهيئة التشريعية النمساويتين - اللتين اتخذتا مؤخراً قراراً رسمياً بشأن عالم خال من الأسلحة النووية - ستراقبان عن كتب كيف تم تناول نزع السلاح في مؤتمر الاستعراض. وإذا لم يحرز تقدم واضح صوب "الصفر الشامل"، فستدرسان مع جهات أخرى إمكانية تنفيذ صك عالمي لحظر الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن معاهدة عدم الانتشار ما تزال حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، فإن نظاماً راکداً فقد رؤيته قد يستفيد من أفكار جديدة.

٦٥ - وقال إن تحقيق نتائج ذات مغزى في المؤتمر من شأنه أن يتطلب إسهامات من أوساط كثيرة. وبعدم وجود أسلحة

تكنولوجيات نووية حساسة، ومع ذلك لم يكن هناك احتمال لحلول حقيقية للشواغل البيئية والصحية، ولا التزام عالمي بالاعتراف بالبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية بوصفه معياراً للتحقق ولا اهتمام حقيقي بالتحكم المتعدد الأطراف المأمون والمنصف بدورة الوقود النووي عن طريق الوكالة الدولية. وعلى الرغم من ذلك، فإن أوجه نقص النظام يجب ألا تُستعمل لصرف الانتباه عن السجل الإيجابي الكلي. منذ ١٩٧٠ حازت دول جديدة قليلة أسلحة نووية. وبعض الدول كانت تتخلى عن ترساناتها النووية أو تخفضها وتلغي برامج الأسلحة. لقد أنشأت الوكالة الدولية نظاماً بالغ الكفاءة للرصد والتحقق وأصبحت السلطة المقبولة بشأن المسائل النووية.

٦٦ - وقال إن أكثر الدلائل أهمية على أهمية المعاهدة هو مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ نفسه الذي تجمع فيه كل العالم تقريباً لتأييد المعاهدة بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. إن مؤتمر الاستعراض فرصة للتفكير في الماضي، ولكن ينبغي له أيضاً أن يركز على المستقبل. كان ثمة حس بالتفاؤل - على نحو رئيسي بفضل التهجّج الملهم الذي يتبعه رئيس الولايات المتحدة والذي جعل من الممكن التوقيع على معاهدة جديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية من قبل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة قبل ذلك بشهر على وجه التحديد. وما هو مأمول فيه أن يفضي الجو المحسن إلى اتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام في مؤتمر الاستعراض، فيما يتعلق على نحو خاص بتخفيض الترسانات النووية، وحظر التجارب النووية، وحظر إنتاج المواد الانشطارية، والبروتوكول الإضافي، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبناء الثقة. ويتطلب إحراز التقدم إسهامات إيجابية من قبل كل شخص، ولا يتطلب اللهجة الطنانة القائمة على المواجهة.

ظل أي ظرف من الظروف. وفي اجتماع في غاتينو في آذار/مارس، أصدر وزراء خارجية المجموعة بياناً بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بصفة ذلك إسهاماً في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٦٧ - وواصل قائلاً إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار النووي. وعلى الرغم من تحقيق التقدم منذ مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥، كان ما يزال على ٢١ دولة عضواً أن توقع على اتفاق الضمانات الشاملة وأن تجعله نافذاً عملاً بالفقرة ١ من المادة الثالثة من المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة ونطاق الاستنتاجات السنوية للوكالة، بخاصة فيما يتعلق بغياب مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها، تقتصر معرفتهما على دول لم يكن نافذاً لديها سوى اتفاق الضمانات الشاملة. إن هذا النقص تم تناوله عن طريق موافقة مجلس محافظي الوكالة الدولية على بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات. ولذلك ينبغي للمؤتمر أن يعترف بأن اتفاقاً للضمانات الشاملة، مع بروتوكول إضافي، يمثلان معيار التحقق الجديد.

٦٨ - ومضى قائلاً إن كندا ما فتئت تؤيد تأييداً قوياً استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والحق الثابت للدول الأطراف في إجراء الأبحاث في تلك الطاقة وفي إنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، وهو الحق الذي أكد عليه في المادة الرابعة من المعاهدة، رُبط بصراحة بمتطلبات الامتثال المحددة في المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.

٦٩ - واستطرد قائلاً إنه نشأت مؤخراً بضعة تحديات لسلطة وسلامة المعاهدة. ودعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أثبتت إهمالها الكامل لهدفي عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين بإعلانها عن انسحابها من المعاهدة في ٢٠٠٣، إلى إعادة الانضمام إلى ذلك الصك، وإزالة برنامجها

نووية من اللازم نزعها وبعدم وجود معاهدات دولية من اللازم التصديق عليها وبعدم وجود صناعة نووية من اللازم رصدها سعت النمسا إلى تحديد طرق قد لا يزال من الممكن تقديم الإسهام بها. لقد قررت الحكومة النمساوية تقديم حيز للمكاتب ومعدات ومرتب سنوي للتعويض عن تكاليف الموظفين لمدة ١٠ سنوات ودعم مالي للمؤتمرات بغية تمكين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من إنشاء وصيانة مكتب دائم للاتصال في فيينا، يمكنه من توجيه انتباه أكبر لاجتماعات متعلقة بمسائل نووية في فيينا. ومن شأن حضور قريب من مؤسسات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يساعد أيضاً مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في تقديم الدعم لمعاهدة عدم الانتشار، خصوصاً إذا أنشئت وحدة لدعم عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار وفقاً لخطوط المقترح الكندي. وتعتقد النمسا أيضاً اعتقاداً راسخاً بأن تعزيز دور الرصد للمجتمع المدني يمكنه أن يعزز هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك تعزم تقديم المساعدة في أن يُنشأ في فيينا مركز دولي للخبرات في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وستستشير في الأشهر المقبلة الحكومات والمجتمع المدني فيما يتعلق بكيفية إسهام ذلك المركز على نحو فعال في الجهود العالمية من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٦٦ - السيد كانن (كندا): قال إنه في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ اعتبر ٤٧ بلداً مشاركا الإرهاب النووي تهديداً أمنياً كبيراً وأعربت عن التزامها بتعزيز الأمن النووي. وفي تلك المناسبة، بتقديم عدم الانتشار بوصفه موضوعاً لمؤتمر القمة القادم لمجموعة الثماني برهنت كندا عملياً على التزامها بكفالة ألا تنتشر أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، إلى دول أو إرهابيين على استعداد لاستخدامها في

الدول المقدمة ويأمل في أن تنعكس القرارات المقترحة فيها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض.

٧٢ - ومضى قائلاً إن التحديات الكثيرة التي تواجه المؤتمر ينبغي ألا تكون سبباً للتشاؤم أو الافتقار إلى الطموح، ولكن ينبغي أن تكون حافزاً لكل دولة طرف على إبداء الإرادة والمرونة السياسيتين اللازميتين للتوصل إلى نتائج قوية ومتوازنة من شأنها أن تعزز المعاهدة. ينعقد المؤتمر في وقت التحدي، ولكن أيضاً وقت التفاؤل المجدد والفرصة العظيمة. وهذه الفرصة ينبغي اقتناصها.

٧٣ - السيد سميث (أستراليا): أعاد تأكيد التزام حكومته بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية واعتقادها بأن المعاهدة، بوصفها حجر الزاوية في نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح، أعطت ثمار الأمن الملموسة لجميع الدول الأطراف. إن الصيغة الرئيسية التي هي في أساس المعاهدة - التعهد من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالا تحوز تلك الأسلحة؛ والالتزام من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتوخى نزع السلاح؛ والحصول المضمون على الطاقة النووية للأغراض السلمية لجميع الدول الأطراف - صحيحة اليوم كما كانت في ١٩٧٠. إن حقيقة أنه لم يُستعمل سلاح نووي في حالة الغضب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت إلى حد بعيد بفضل المعاهدة.

٧٤ - وقال إنه يجب على مؤتمر الاستعراض أن يعيد التأكيد على الالتزام المشترك من قبل الدول الأطراف بالمبادئ الصميمية للمعاهدة، ويجب أن يحقق نتائج تعزز عدم الانتشار ونزع السلاح وتيسر الوصول إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إن هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لا يمكن أن يحقق بدون الالتزام باتخاذ إجراءات من قبل كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. يجب على الدول

للأسلحة النووية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها، وقبول الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على برامجها النووية. وفضلاً عن ذلك، في جلسة الصباح، لقد وضّح الأمين العام أن إيران يقع عليها عبء تبديد الشكوك وإزالة الشواغل فيما يتعلق بتموحياتها النووية. ومن سوء الطالع أن رئيس إيران قد قرر تجاهل تلك الدعوة بإدلائه ببيان من الممكن التنبؤ به وعدواني. إن الأنشطة النووية غير المعلن عنها والواسعة النطاق التي اضطلعت بها إيران في الماضي، مع جهودها من أجل حيالة دورة الوقود النووي الكاملة دون سبب له ما يبرره، تومئ إلى أنها تسعى إلى استحداث قدرة الأسلحة النووية، ما يتنافى مع التزاماتها بمقتضى المعاهدة. من شأن الإيقاف الفوري والكامل لتخصيصها لليورانيوم ولأنشطة أخرى ذات حساسية حيال الانتشار وفقاً لالتزاماتها تجاه مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تشكل المؤشر الموضوعي الوحيد على الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي.

٧٥ - ومضى قائلاً إن الأمن الإقليمي اعتباراً أساسياً بالنسبة إلى الدول التي ما تزال خارج المعاهدة. وتؤيد حكومة بلده الجهود من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط وجعله منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويدعو وفد بلده الدول الثلاث التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

٧٦ - واسترعى الانتباه إلى ورقة عمل معنونة "أحكام أخرى: الإصلاح المؤسسي، المادة العاشرة" (NPT/CONF.2010/PC.1/WP.42) قدمتها كندا إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ وتبنتها مجموعة ١٧ دولة من مناطق مختلفة، وهي تقترح اتخاذ قرارات محددة ترمي إلى زيادة تعزيز عملية الاستعراض وجعلها أكثر استجابة للدول الأطراف. ويرحب وفد بلده بالمزيد من

٧٧ - وقال إن مؤتمر قمة الأمن النووي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ سَلَّط الضوء على الحاجة إلى تأمين المواد النووية ومنع أعمال الإرهاب والانتشار النوويين. وتأمل حكومة بلده في أن يكون من الممكن إدامة هذا الزخم والتعجيل به، وتود أن ترى المزيد من التخفيضات الأعمق والقابلية للتحقق منها التي لا رجعة فيها في جميع الترسانات النووية وتخفيضها مستمرا لدورها في الاستراتيجيات الأمنية الوطنية. إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من شأنه أن يكون خطوة رئيسية لتحقيق نزع السلاح. وحث الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على تلك المعاهدة على أن تفعل ذلك، ورحب بالالتزام القوي، الذي أعرب عنه الأمين العام في خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر، ببدء نفاذها. وشجع أيضا جميع الدول على دعم المفاوضات لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صناعة الأسلحة.

٧٨ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من ذلك الزخم الإيجابي حدثت تطورات مقلقة أيضا. ما تزال حكومة بلده قلقة قلقاً عميقاً من برنامج إيران النووي ودعت تلك الدولة إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية وإلى التقيد بقرارات الوكالة الدولية ومجلس الأمن. ودعت أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تدعي أنها انسحبت من المعاهدة، إلى استئناف المفاوضات الدولية والعودة إلى الامتثال الكامل لذلك الصك واتفاق الضمانات المقترن بذلك.

٧٩ - وواصل القول إن الطريق المثلى لتعزيز الامتثال هي كفالة أن تتوفر لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيلة تقديم ضمانات ذات مصداقية بالا تمتلك دولة عضو مرافق غير معلن عنها أو خفية وبأن برنامجها النووي يُنفذ للأغراض السلمية. ينبغي أن يُعترف بأن اتفاقاً للضمانات الشاملة، يُجمع إليه بروتوكول إضافي، هو المعيار الأساسي للتحقق. إن حكومة بلده قد جعلت التقيد بروتوكول إضافي شرطاً لتزويد اليورانيوم الأسترالي، وهي تشجع دولاً أطرافاً أخرى

الأولى أن تلتزم بهذا الهدف، وأن تمارس القيادة وأن ترسم المسار إلى إزالة الأسلحة النووية، بينما يتعين على الدول الأخيرة أن تمتثل لالتزاماتها بموجب المعاهدة واتفاقات ضمانات الوكالة الدولية وأن تعمل على تعزيز نظام عدم الانتشار للمعاهدة. وتؤيد حكومة بلده حق الدول الأطراف في المشاركة في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ضمن إطار يخفض خطر الانتشار ويتقيد بأعلى معايير الضمانات الدولية.

٧٥ - ومضى قائلاً إن التزام حكومته بعقد مؤتمر ناجح للاستعراض انعكس في منجزاتها في التحضير للحدث. في ٢٠٠٨ أنشأت أستراليا واليابان اللجنة الدولية المستقلة المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتقرير اللجنة، الذي نشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، يشتمل على التحليل العميق التفكير وتوصيات باتخاذ إجراءات تتعلق بالمسائل الحرجة. وقد قدمت أستراليا أيضاً، مع اليابان، إلى المؤتمر ورقة عمل تحت عنوان "مجموعة تدابير عملية جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين مقدمة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠" (NPT/CONF.2010/WP.9).

٧٦ - وواصل القول إن المؤتمر ينعقد في وقت يشهد الزخم المتنامي صوب هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهنأ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على التوقيع على المعاهدة الجديدة، معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، المعقودة بينهما، وأشاد بفرنسا والمملكة المتحدة على تخفيض ترسانتهما النووية من مستويات الحرب الباردة. إن "استعراض الوضع النووي" الذي نشرته الولايات المتحدة مؤخراً أرسل رسالة واضحة بالالتزام بالتقدم صوب نزع السلاح وعدم الانتشار.

الفعال للخطوات الـ ١٣ العملية المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٨٣ - وواصل القول إن بلده دعا البلدان المدرجة في المرفق الثاني، بصفته أحد البلدين المنسقين، مع فرنسا، للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى التصديق على تلك المعاهدة دون تأخير. ومما يؤسف له أن القرار الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ما زال يتعين تنفيذه بعد ١٥ سنة من اتخاذه من قبل مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥. ومن شأن إنشاء منطقة كتلك في الشرق الأوسط أن يكون تدبيراً لبناء الثقة بالنسبة إلى بلدان المنطقة، وبالتالي خطوة هامة صوب تعزيز السلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتسامح مع أي محاولات لانتهاك المعاهدة، وينبغي له أيضاً أن يعمل على تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٤ - ومضى قائلاً إنه نظراً إلى ازدياد الطلب العالمي على الطاقة، بالإضافة إلى المشاكل المقترنة بالوقود الأحفوري، تتسم مصادر الطاقة البديلة من قبيل الطاقة النووية بأهمية استراتيجية واقتصادية متزايدة. وينبغي لنظام عدم الانتشار ألا ينال من الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية كما تنص المادة الرابعة من المعاهدة على ذلك. ودعا المجتمع الدولي إلى البناء على نتائج المؤتمر الدولي بشأن الحصول على الطاقة النووية المدنية، الذي عُقد في باريس في آذار/مارس ٢٠١٠، وإلى الاستخدام الكامل لإمكان إسهام استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويرحب بالبيانات التي أدلت بها وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وأعرب عن الأمل في أن تستعيد نتائج إيجابية للمؤتمر المصادقية إلى المعاهدة.

على اتخاذ نهج مماثل. وتعتقد بأن مسألتي عدم الامتثال والانسحاب يجب أن يتناولهما مجلس الأمن، عند الاقتضاء، على نحو واف بالغرض، وفقاً لدور المجلس. بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. وذكر مجدداً التزام حكومة بلده بمعاهدة عالمية لعدم الانتشار النووي، ودعا الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية ودون شروط مسبقة.

٨٥ - ومضى قائلاً إن حكومة بلده تعترف بأهمية تنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل قابلة للتحقق منها في الشرق الأوسط، ويأسف لعدم تحقيق أي تقدم متعلق بهذه المسألة. والحكومة على استعداد لدعم جهود بناءة من قبل الدول الأطراف بغية تنفيذ القرار.

٨٦ - وقال إن الصحة الدائمة للمعاهدة وإسهامها في الأمن الجماعي لا يمكن الحفاظ عليهما إلا إذا أبدت الدول الأطراف الإرادة السياسية اللازمة واتخذت إجراءات ملموسة للإيفاء بجميع تعهداتها والتزاماتها. والمشاركون مدينون للأجيال الراهنة والمقبلة بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٨٢ - السيد فاهري (المغرب): قال إنه على الرغم من أنه قد نشأت تحديات كبيرة للمعاهدة خلال العقد المنصرم، أوجدت تطورات مؤخراً، من قبيل الخطاب التاريخي الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة في براغ، والمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة، وبضع مبادرات أخرى متعلقة بعدم الانتشار، جواً مواتياً لتنشيط النظام النووي الدولي. ويعتقد بلده بأن الدول الأطراف في المعاهدة ينبغي أن تتسامى فوق المنازعات على تفسير أحكام خاصة وأن تركز على روح أهداف المعاهدة. ويحث الدول على الإيفاء بالتزاماتها النابعة من المعاهدة ومؤتمرات الاستعراض، ويدعو، على نحو خاص، إلى التنفيذ

٨٨ - ومضى قائلاً إن التعاون الدولي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمساعدة التقنية منها كانا وما يزالان مساعدين في وضع البرامج النووية لرومانيا. وقد استفاد بلده من الدعم الدولي وتعهد تعهداً تاماً بتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية. وفي مصلحة جميع الدول أن يصبح اتفاق للضمانات بالاقتراح بروتوكول إضافي معيار التحقق للوكالة.

٨٩ - وقال إنه، كما لوحظ في ورقة العمل بشأن إعادة كل اليورانيوم الجديد الروسي الأصل والعالي التخصيب وأيضاً الوقود المستنفذ من رومانيا (NPT/CONF.2010/WP.3)، المقدمة من قبل رومانيا والاتحاد الروسي، فإن كل اليورانيوم العالي التخصيب ذي الأصل الروسي قد أزيل من الأراضي الرومانية في ٢٠٠٩ في إطار عملية مشتركة أُجريت بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبمقتضى مبادرة الحد من التهديدات العالمية، أعيد كل وقود اليورانيوم المستنفذ العالي التخصيب من مفاعل البحث للتدريب والبحوث والنظائر والذريات العامة إلى الولايات المتحدة، بلد المنشأ، في ٢٠٠٩.

٩٠ - وناشد جميع الدول الأطراف أن تبدي المرونة وأن تنظر إلى ما يتجاوز المصالح الوطنية والإقليمية وأن تفسح المجال لصورة أوسع للسلم والأمن والازدهار للأجيال الحالية والمقبلة. وينبغي عدم الخشية من اختلافات الرأي، ولكن ينبغي أن يوضع في الحسبان أن تحقيق نتائج إيجابية للمؤتمر من شأنه أن يبين الإرادة السياسية للأطراف للتناول الناجح لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٩١ - السيد ملادينوف (بلغاريا): قال إن إيقاف انتشار الأسلحة النووية مهمة تتجاوز الممارسات السياسية

٨٥ - السيد باكونشي (رومانيا): أشاد بالدول الأطراف الكثيرة التي تنفذ أحكام المعاهدة وتوفي بالتزاماتها بمقتضاها. واعترف بأن من الصعب الإيفاء بالتزامات نزع السلاح في الماضي بينما يجري السعي إلى تعزيز الأمن العالمي، وأكد على الحاجة إلى تحسين التكنولوجيا النووية القادرة على كفالة السلامة العامة والبيئية. وعلى ضوء تلك التحديات يجب على الدول الأطراف العمل معاً على تعزيز الدعم للمعاهدة التي، على الرغم من أن لها أحد أعلى معدلات الانضمام إلى أي صك دولي، تتسم بالضعف وتوضع أحياناً كثيرة على المحك. إن الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون الدولي هما الأساس لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ولاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويتوقع العالم أن تفي الدول الأطراف بوعودها ويجب على الدول المشاركة أن تبذل قصارى الجهد لتفادي فشل آخر.

٨٦ - وقال إن حكومة بلده تعتبر المعاهدة صكاً أساسياً للأمن الجماعي. وأركانها الثلاثة التي تتعلق الواحد منها بالآخر هي الإطار المناسب لحفظ وتعزيز السلم والأمن الدوليين بينما يُستفاد من استخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية. من مصلحة جميع الدول دعم المعاهدة والمحافظة على سلامتها وسريتها، وزيادة تعزيزها.

٨٧ - وواصل القول إن حكومة بلده ترى أن للطاقة النووية إمكان أن تكون مصدراً للطاقة موثقاً به ومستداماً ومراعياً للبيئة، شريطة أن يكون استخدامها مفيداً ومتسماً بالمسؤولية ومستداماً. ونظام الضمانات هو الصك الذي قبلت رومانيا به تحكم الوكالة الدولية بجميع المواد الخام النووية والمواد الانشطارية الخاصة. هذه المواد مستخدمة في جميع الأنشطة المتعلقة بالنواة في الأغراض السلمية على أراضي رومانيا أو تحت اختصاصها أو سيطرتها. والغرض الوحيد لنظام الضمانات هو التحقق من أن تلك المواد لا يجري تحريفها إلى أسلحة نووية أو أنشطة متعلقة بها.

الديمقراطية، ملزمة بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة ولا يمكن أن يحدث الانسحاب بدون نتائج. ولذلك يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لجميع التزاماتها الدولية بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى استئناف المفاوضات بغية الإحلاء القابل للتحقق لشبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

٩٤ - ومضى قائلاً إن ثمة شواغل لها ما يبررها تتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية التي ينبغي لها أن تمثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية امتثالا كاملا وغير مشروط ولا لبس فيه ودون تأخير. وإن أي شيء دون الامتثال الكامل ينبغي ألا يكون مقبولا. بذل المجتمع الدولي جهودا هامة للاتصال بإيران، وينضم إلى أعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي الذي دعا حكومتها إلى الاستجابة على نحو إيجابي. إن التصديق على البروتوكول الإضافي الذي وقعت فعلا إيران عليه وتطبيقه من شأنهما أن يكونا خطوة واسعة في ذلك الاتجاه. وينبغي للدول الأطراف أيضا أن تعيد التأكيد على التزامها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مستفيدة من الإنشاء الناجح لمنطقتين كتلك في أفريقيا وآسيا الوسطى.

٩٥ - وواصل القول إن من الأساسي منع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. ولذلك ينبغي للدول الأطراف أن تدعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٥) وأن تعيد التأكيد على أن ضبط الخبراء أداة ضرورية لعدم الانتشار بينما ترفض الافتراض الزائف بأنه يعيق التعاون ونقل التكنولوجيا. وينبغي للمؤتمر أيضا أن يرحب بالدور الداعم الذي تؤديه المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار في دعم نظام عدم الانتشار.

والدبلوماسية والطموحات الوطنية والذات الشخصية. إنه التزام عالمي وتعهد مشترك تتعهد به الدول الأطراف في المعاهدة التي يجب عليها، في منعطف حرج بالنسبة إلى مستقبل نظام عدم الانتشار النووي العالمي، إما أن تنتهز الفرصة لعكس اتجاه انتشار الأسلحة النووية وتبني الزخم من أجل إزالتها في نهاية المطاف، أو إطالة فترة التردد في اتخاذ القرار التي من شأن الذين سعوا إلى تحدي المعاهدة أن يصبحوا خلالها أكثر قوة وخطرا.

٩٢ - وواصل القول إن مؤتمر الاستعراض الحالي لا يمكن أن يُعتبر "عملا مُعتادا"؛ لقد انتهى مؤتمر ٢٠٠٥ بدون اتفاق موضوعي على التحديات العسيرة التي تواجه المعاهدة. يجب على كل أمة أن تضع معاهدة معززة في مركز دبلوماسيتها الوطنية وأن تتخذ خطوات للمساعدة في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، وهي تعرف أنه لا يوجد بلد يمكنه أن يحققها بمفرده. إن الخلافات والشجارات الإحرائية التي أدت أحيانا كثيرة إلى أزمات يجب أن توضع جانبا. الفشل ليس خيارا؛ والتقيد العالمي بالمعاهدة يجب أن يكون موضوعا يحظى بالأولوية العالمية، وينبغي للدول الأطراف أن تُدعى إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع أنشطتها النووية المدنية وإلى إيقاف صنع الأسلحة النووية والمواد المتعلقة بها.

٩٣ - واستطرد قائلاً إن حسا جديدا بالإلحاح قد نشأ منذ مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥؛ وأثار الكشف عن شبكات نووية سرية شبح حيازة جهات فاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. ومن شأن نظام عدم الانتشار النووي أن يُقوّض إذا سُمح للمنتهكين بالعمل بإفلات من العقاب. ولأول مرة، أعلنت دولة موقعة عن انسحابها من المعاهدة وجمدت برنامجها لإنتاج اليورانيوم العالي التخصيب. إن جميع الدول الأطراف، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية

الدولية. ونظرا إلى التحديات الأمنية الحديثة وخطر حيازة المنظمات الإرهابية على أجهزة نووية، يشكل تعزيز مبادئ وضمانات المعاهدة أداة قيمة لمكافحة الإرهاب النووي. لقد تجمعت الدول الأطراف في المؤتمر بحسن النية وبتشاطر الاقتناع بالعمل صوب "الصفر الشامل"، وحثها على الاستفادة من تلك الفرصة التاريخية لعكس اتجاه انتشار الأسلحة النووية والبناء على الزخم لإزالتها في نهاية المطاف.

٩٩ - السيد ناتالاجاوا (إندونيسيا): قال إن الإخفاق في تحقيق التقدم صوب نزع السلاح يعود إلى إخفاق كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها. إن جميع الأطراف بحاجة إلى نبذ مواقف الماضي المتعنتة وإلى التركيز على ردم الخلافات. لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك المعاهدة الجديدة الموقعة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، و "استعراض الوضع النووي" الذي نشرته الولايات المتحدة مؤخرا. ويوفر المؤتمر فرصة للبناء على تلك التطورات. ويسره أن يخبر المؤتمر بأن بلده يشرع في إجراء التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٠٠ - ومضى قائلا إن من الأساسي أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة وأن تقدم، ريثما تتم الإزالة الكلية للأسلحة النووية، الضمانات الأمنية السلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ثمة حاجة إلى تناوُل تهديدات الانتشار دون الكيل بمكيا لين. وثمة حاجة، على نحو خاص، إلى حمل إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة، وينبغي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا للقرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتميدها، ١٩٩٥. وينبغي دعم المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، ولا يمكن أن يوجد تبرير لأي تعاون في مجال الطاقة النووية مع الدول التي تضيف إلى زخم الانتشار. ومن

٩٦ - وقال إن الأمن النووي لازم تماما لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومئات الأطنان من المواد الانشطارية التي تصلح للاستخدام في صناعة الأسلحة والتي يمكن أن تكون أهدافا للتخريب أو سوء الاستخدام أو التحريف وملايين المصادر الإشعاعية المنشورة حول العالم ليست محمية حماية محكمة. ولذلك ينبغي للمؤتمر إن يدعو إلى تأمين المواد الانشطارية المعرضة للخطر.

٩٧ - وواصل القول إنه يجب على جميع الدول أن تعترف بأن تعزيز المعاهدة مسعى مشترك ينبغي أن تؤيده إجراءات محددة. ويرحب بقيام حكومة الولايات المتحدة مؤخرا بنشر "استعراض الوضع النووي" وبالتزامها بالسعي إلى طرق للحد من دور الأسلحة النووية مع المحافظة على قدرة ردعية سالمة ومأمونة؛ والتوقيع على معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ ومؤتمر قمة الأمن النووي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، نوقشت فيه تدابير لتخفيض تهديد الهجوم النووي؛ والالتزام المحدد من قبل رئيس الولايات المتحدة بالسعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وجهوده للشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية؛ وإعلان وزيرة الخارجية للولايات المتحدة، في الجلسة الحالية، عن قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالمخزون النووي لبلدها.

٩٨ - واستطرد قائلا إنه، بغية نجاح مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠، يجب على الدول الأطراف ألا تحجم عن تحقيق أهم أهدافها: تعزيز صكوك التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعزيز تدابير الإنفاذ لنظام عدم الانتشار، وتشديد أحكام الانسحاب الواردة في المعاهدة حتى لا يكون من الممكن إساءة استعمالها من قبل الدول غير الممتثلة. وتعتقد حكومة بلده بأن اتفاقا للضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي أساسيان بالنسبة إلى معيار التحقق الراهن للوكالة

عام ٢٠٠٠ وفقا للخطوط المقترحة من قبل اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. إن نزع السلاح لم يعد ينبغي أن يعالج بوصفه "الحلقة الضعيفة" للركنين الآخرين للمعاهدة، وينبغي اتخاذ إجراءات لتبديد الشكوك حول قدرة الوكالة الدولية على منع الانتشار. إن توسيع نطاق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في العقود القادمة حتمي، ويحتاج المؤتمر إلى اعتماد صياغة واضحة تعيد التأكيد على العلاقة بين الحق الثابت لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية وواجب كفالة الأمن والسلامة النوويين.

١٠٤ - ومضت قائلة إنه فيما يتجاوز تحقيق النجاح في حل مسائل قيد النظر الفوري يحتاج المؤتمر إلى التحرك قُدماً إلى رؤيا عالم لا محل فيه لاستخدام الأسلحة النووية في المذهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية. من المهم بالنسبة إلى سويسرا دعم منظور إنساني في المناقشة الحالية لنزع السلاح النووي. ينبغي الحظر الكامل للأسلحة النووية باتفاقية جديدة وفق الخطوط التي اقترحتها الأمين العام. لقد أعدت سويسرا دراسة حول تحريم الأسلحة النووية ستقدمها في حدث جانبي قادم.

١٠٥ - وواصلت القول إن الدول والمجتمع المدني على حد سواء كان لهما دور في ترجمة رؤيا عالم حيث لا توجد أسلحة نووية وحيث تُستخدم الطاقة النووية استخداما متسما بالمسؤولية إلى حقيقة واقعة. ويجب على المؤتمر أن يعزز الحوار الذي يؤدي إلى ما يتجاوز مفترق الطرق الحالي بالنسبة إلى معاهدة عدم الانتشار.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

الناحية الأخرى، ينبغي احترام الحق الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، كما هو منصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة، وينبغي تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تكون قادرة على الإيفاء بولايتها في ذلك الصدد. وينبغي تناول جميع الأركان الثلاثة للمعاهدة بطريقة متوازنة وشاملة وغير تمييزية. وفي نهاية المطاف، ينبغي اعتماد اتفاقية عالمية لها خط زمني محدد لنزع السلاح الكامل، لأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة لثلا تستخدم تلك الأسلحة أبدا.

١٠١ - الرئيس: رحّب بإعلان إندونيسيا عن أنها تشرع في عملية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٠٢ - السيدة كالمي - ري (سويسرا): قالت إن المعاهدة على مفترق طرق. إن المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة تطوران إيجابيان. ولكن التعديلات التي أجريت مؤخرا للوضعين النوويين لأكثر دولتين نوويتين ما تزال تخفق في تناول السؤال الأساسي، وهو لماذا لا يزال الردع النووي، بعد نهاية الحرب الباردة بعقدين، جزءا من مذهبيهما العسكريين على الإطلاق؟ إن الأسلحة النووية عديمة الفائدة حيال الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تمتلك قدرة الضربة الثانية كما هي حيال المجموعات الإرهابية التي لن تُردع بتهديد الانتقام النووي. وهي أيضا غير أخلاقية بسبب الأذى العشوائي الذي يمكن أن تتسبب فيه للكائنات البشرية والبيئة وهي غير قانونية. ممقتضى القانون الإنساني الدولي.

١٠٣ - وواصلت القول إن بلدها يأمل في أن يعتمد المؤتمر خطة للعمل لإحياء الزخم لنزع السلاح بالبناء على منجزات المؤتمرات السابقة، وعلى وجه الخصوص بتحديث الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض